تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩) الذي طلب إليّ المجلس بموجبه أن أقدم تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفي تنفيذ القرار المذكور. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي جرت منذ تقريري الأخير (S/2010/106) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – زاد التوتر في الوضع السياسي والأمني في غينيا – بيساو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع حدوث انقسامات خطيرة داخل القيادتين المدنية والعسكرية وفيما بينهما. وبدأ التوتر السياسي يطفو مجددا على السطح في المرحلة التي سبقت الدورة العادية الثانية للجمعية الوطنية، التي انعقدت في الفترة من ١٨ شباط/فبراير إلى ١٨ آذار/مارس، حين شن حزب التجديد الاجتماعي المعارض حملة اتُهم فيها رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور بالإدارة السيئة لشؤون الحكم وألقي عليه باللوم في انعدام الأمن بالبلاد. ومارست المعارضة الضغط لإقالة رئيس الوزراء، وحاولت استغلال الخلافات داخل الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر الحاكم. وقد دفع هذا الوضع الرئيس مالام باكاي سانها إلى دعوة قيادات الحزب الحاكم والمعارضة لتجنب خلق مناخ جديد من عدم الاستقرار السياسي، والتركيز، بدلا من ذلك، على التنمية في غينيا – بيساو.

٣ – كما أن وصول المفاوضات بشأن سبل المغادرة الطوعية والسلمية للرئيس السابق لأركان القوات البحرية، العميد بحري خوسيه أميريكو بوبو نا توشتو، لمقر الأمم المتحدة حيث طلب اللجوء منذ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى طريق مسدود أثرت سلبا أيضا على الحالة السياسية والأمنية. وعلى الرغم من اتفاق ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ المُوقَّع بين حكومة غينيا – بيساو والأمم المتحدة، إلا أن المناقشات اللاحقة التي شارك فيها العميد بحري خوسيه والسلطات الوطنية لتسهيل مغادرته الطوعية ظلت غير حاسمة. وطوال هذه الفترة، واصل ممثلي الخاص جهوده لايجاد حل توافقي بشأن هذه المسألة الحساسة، ولكن لم يتم التوصل الى انفراج قبل أحداث ١ نيسان/أبريل. وكان للاختلاف في وجهات النظر بين رئيس الجمهورية سانها ورئيس الوزراء غوميز جونيور في قضية العميد بحري

بوبو نا توشتو أثر سلبي على البيئة السياسية. و لم تتحقق النداءات المتكررة من جانب الشركاء الدوليين من أجل إجراء حوار حقيقي ومنتظم بين الزعيمين إلا في نيسان/أبريل.

٤ - وفي غضون ذلك عادت الخلافات إلى الظهور أيضا داخل قيادة القوات المسلحة بين رئيس هيئة الأركان العامة، نائب العميد بحري خوسيه زامورا اندوتا، ونائبه اللواء أنطونيو إندجاي. وقد تعمقت التوترات بينهما، ولا سيما منذ نهاية شباط/فبراير ٢٠١٠، عندما قام رئيس هيئة الاركان العامة بإجراء عملية تناوب للعديد من الضباط العسكريين الموالين لنائبه، الذي عرض المسألة على نظر كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وصرح الرئيس سانها بأنه قرر عقد اجتماع لمجلس الدفاع والأمن بتاريخ ٥ نيسان/أبريل لمعالجة هذه القضايا.

٥ - ولكن، في ١ نيسان/أبريل، قامت قوات تعمل بأوامر نائب رئيس هيئة الأركان العامة بالسيطرة على مقر قيادة القوات المسلحة وباعتقال رئيس هيئة الأركان العامة إضافة إلى رئيس الاستخبارات العسكرية، العقيد سامبا ديالو. كما احتجز العسكريون رئيس الوزراء، غوميز جونيور، لفترة قصيرة، ولكن أُفرج عنه بعد ساعات قليلة بتدخل من الرئيس سانها. وبالإضافة إلى ذلك، شق خمسةٌ من العناصر العسكريين المسلحين، بأوامر من نائب رئيس هيئة الأركان العامة، طريقهم في نفس ذلك اليوم إلى مقر الأمم المتحدة في بيساو، وطلبوا الإفراج الفوري عن العميد بحري بوبو نا توشتو، الذي غادر مبنى الأمم المتحدة عقب ذلك بعد التوقيع على بيان يفيد بأنه يغادر المكان طوعا وعلى نحو سلمي.

٦ - وفي عرض غير مسبوق وغير عادي للرفض الجماهيري للإجراءات المتخذة من جانب الجيش، تجمعت حشودٌ كبيرةٌ خارج مكتب رئيس الوزراء في نفس اليوم، للتعبير عن دعمها للسلطات المدنية ومستنكرة خرق القوات المسلحة للنظام الدستوري. وبالنسبة لكثيرٍ من المراقبين، فقد ساعد هذا العرض الجماهيري للتضامن مع السلطات المدنية على منع مزيدٍ من التدهور في الوضع الأمني. وبرغم التهديدات المتكررة التي وجهها نائب رئيس هيئة الأركان العامة باستخدام القوة ضد المدنيين، إلا أن الحشود لم تتفرق إلا بعد إطلاق سراح رئيس الوزراء ومناشدته لهم بالعودة إلى ديارهم.

٧ - وأدان أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين في غينيا - بيساو وجانب المجتمع الدولي بقوة هذا الإجراء غير القانوني من قِبَل الجيش. وفي ١ نيسان/أبريل، أصدرْتُ بياناً يدعو القيادات العسكرية والسياسية في غينيا - بيساو إلى حل الخلافات بالوسائل السلمية والحفاظ على النظام الدستوري، فضلا عن كفالة احترام سيادة القانون. وندد ممثلي الخاص من جانبه، بانتهاك القوات المسلحة لحرمة المقار التابعة للأمم المتحدة وطلب من القيادتين المدنية

والعسكرية في البلاد تقديم توضيحات واتخاذ إجراءات فورية فيما يتعلق بالقبض على رئيس مجلس الوزراء واعتقال رئيس هيئة الأركان العامة والضباط الآخرين. كما أدان كلٌ من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء التصرف غير القانوني للقوات المسلحة. وأثناء ليلة ١ نيسان/أبريل، أبلغ نائب رئيس هيئة الأركان العامة اعتذاره لممثلي الخاص بشأن انتهاك حرمة الأماكن التابعة للأمم المتحدة على يد عناصر من القوات المسلحة. وفي اليوم التالي، اعتذر نائب رئيس هيئة الأركان العامة أيضا علانية إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى السكان عموما عن سلوك القوات المسلحة، وعلى وجه الخصوص، عن الاحتجاز الوجيز لرئيس مجلس الوزراء، وعن التهديدات التي صرح بها في اليوم السابق. وعلى الرغم من الأعمال غير القانونية من جانب القوات المسلحة، كررت قيادة الجيش تأكيد خضوعها للحكومة ولمؤسسات الدولة.

٨ - وقد عمل ممثلي الخاص، طوال الأزمة، بشكل وثيق مع قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع الاتحاد الأفريقي، ومع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وكذلك مع ممثلي لاتحاد الأوروبي وغيره من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الميدان للمساعدة في منع تفاقم الوضع والحفاظ على النظام الدستوري. وفي ٤ نيسان/أبريل، وبناء على طلب من ممثلي الخاص، سافر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والرئيس المؤقت للجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بيساو لإجراء مشاورات مع القيادتين المدنية والعسكرية في البلد. وانضم إليهم، خلال اجتماعاتهم، الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وكذلك مُمثِّلَي الخاصين لغرب أفريقيا وغينيا - بيساو. وأدان أعضاء الوفد بشدة أحداث ١ نيسان/أبريل التي أصروا على أنها تشكل انتكاسة خطيرة للعملية الديمقراطية في هذا البلد وفي المنطقة دون الإقليمية. ودعوا الجيش لأن يظل خاضعا للقيادة المدنية، وأن يستعيد القيادة والسيطرة العسكرية الشرعية، وعرضوا أيضا إرسال وفد عسكري رفيع المستوى للعمل مع قيادة القوات المسلحة على حل القضايا الهيكلية والتنفيذية.

٩ - وفي بيان موجه للأمة بأسرها بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل، أدان الرئيس سانها بشدة الأحداث التي وقعت يوم ١ نيسان/ أبريل، مشيرا إلى أنها وقعت في وقت كانت البلاد قد بدأت تحقق فيه قدراً من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وأشار إلى أنه كان من الممكن حل المشاكل عن طريق الحوار المؤسسي، وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم غينيا - بيساو. وشدد على الحاجة إلى إصلاح قطاعي الدفاع والأمن باعتبار ذلك واجبا بالغ الأهمية لإنشاء قوات مسلحة ذات كفاءة مهنية وعملية، وتكون خاضعة للسلطات المدنية.

١٠ - وفي وقت لاحق بدأ رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مشاورات منتظمة بشأن مسائل منها كيفية الخروج من المأزق الراهن في قيادة القوات المسلحة. وشارك أيضا نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة وكبار الضباط الآخرين في تلك المشاورات. وبموازاة ذلك، استمر رئيس الجمهورية في إجراء مشاورات مع شريحة واسعة النطاق من العسكريين، بمن فيهم أولئك الذين تم تهميشهم جراء عمليات التطهير العسكرية التي تمت منذ التراعات المسلحة التي حدثت في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وذلك للدعوة إلى الحاجة للبقاء على المسار في تنفيذ الإصلاح الحاسم لقطاعي الدفاع والأمن. كما أجرى الرئيس مشاورات مع قادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وخلال تلك الاجتماعات، سعى إلى التقليل من أهمية الشائعات حول حدوث خلافات خطيرة بينه وبين رئيس الوزراء، وذَكَّر العسكريين بأن القيادة الحكومية، وشرعيتها، نابعتان عن الانتخابات التشريعية، لذا يجب احترامهما. وفي الوقت نفسه، تعهد الرئيس بأن يتصدى، مع الحكومة، للأسباب الكامنة وراء الأزمة داخل القوات المسلحة. وعقد سلسلة من الاجتماعات في أوائل أيار/مايو مع وزراء الدفاع والمالية، لمناقشة التدابير الفورية لتحسين ظروف العمل والمعيشة لأفراد القوات المسلحة، بما في ذلك إعادة التأهيل العاجلة للثكنات العسكرية.

١١ - ووافق رؤساء الأركان العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماعهم الذي عقدوه في كوتونو، بنين، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل، على إرسال وفدٍ رفيع المستوى إلى بيساو، مؤلف من رؤساء الأركان العامة في توغو والرأس الأخضر وغانا وليبريا. وقام الوفد الرفيع المستوى، بقيادة رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الليبرية، بزيارة بيساو في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو واجتمع مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين الوطني والدولي، باستثناء رئيس الوزراء الذي كان خارج البلد. وحث الوفد الرفيع المستوى قيادة القوات المسلحة على الامتناع عن أية أعمال يمكن أن تقوض النظام الدستوري، وعلى الالتزام بإجراء إصلاحات حاسمة في قطاعي الدفاع والأمن، مع الدعم المستمر من الشركاء الدوليين.

١٢ - شدد أيضا رؤساء الأركان العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ضرورة الاستمرار في توعية قيادة الجيش بشأن مفهوم إصلاح قطاع الأمن، وأهمية معالجة العلاقة المعقدة بين السلطتين المدنية والعسكرية، وما ينتج عن ذلك من تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب على الأفعال التي يرتكبها الجيش، بما فيها تلك التي ارتُكِبت في ١ نيسان/أبريل، فضلا عن الآثار الخطيرة لتهريب المخدرات والجريمة المنظمة والفساد على استقرار البلد. ورأى الوفد أن تنفيذ حملة توعية استباقية في مجال إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن اتخاذ تدابير لتحسين الأوضاع في الثكنات العسكرية، أمران حاسمان. وأوصى الوفد أيضا بنشر وحدات

تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتدريب وتوجيه مؤسسات الأمن القومي في غينيا – بيساو المسؤولة عن حماية السلطات المدنية في البلد.

١٣ – وردّت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الفعل بقوة إزاء الأحداث التي جرت في ١ نيسان/أبريل فدعت الرئيس ورئيس الوزراء إلى تيسير الإفراج الفوري وغير المشروط عن رئيس هيئة الأركان العامة، بانتظار البدء بعملية قضائية حسب الأصول. ودعت أيضا إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أولئك المسؤولين عن انتهاك النظام الدستوري في ١ نيسان/أبريل، وإلى إبداء السلطات الوطنية لالتزام قوي وحقيقي بالمضي قدما بالإصلاحات الرئيسية، ومن ضمنها إصلاح قطاع الأمن. ودعا الاتحاد الأوروبي أيضا السلطات الوطنية إلى كفالة أن يتسم تعيين قيادة القوات المسلحة بالمصداقية. وأيدت هذا الموقف لاحقا تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، التي قررت تأجيل المناسبة الرفيعة المستوى بشأن إصلاح القطاع الأمني في غينيا – بيساو المقرر تنظيمها في نيويورك يوم ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٤ – وظل ممثلي الخاص والشركاء الدوليون على الأرض ينقلون الشواغل الرئيسية إلى السلطات الوطنية في بيساو. وتشمل هذه الشواغل ما يلي: عدم توقع تحقيق أي مكاسب سياسية من انتهاك النظام الدستوري الذي جرى في ١ نيسان/أبريل، كما يتعين على السلطات الوطنية أن تبرهن على التزامها بالمضي قدما بالإصلاحات الرئيسية، بما فيها الإصلاحات في قطاع الأمن؛ ولا بد من أن يعين الرئيس ورئيس الوزراء محاورين ذوي مصداقية في قيادة القوات المسلحة؛ وينبغي احترام الأمن وحق رئيس هيئة الأركان العامة المحتجز والضباط الآخرين الذين ألقي عليهم القبض في ١ نيسان/أبريل في محاكمة عادلة وقانونية.

١٥ – ولمعالجة هذه الشواغل، باشر الرئيس سانها سلسلة من المبادرات الدبلوماسية لكفالة استمرار مشاركة المجتمع الدولي في غينيا – بيساو. وفي ٨ نيسان/أبريل، سافر إلى أنغولا لإجراء مشاورات مع الرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس بشأن عدد من المسائل منها المساعدة التدريبية العسكرية. وتم توقيع اتفاق تعاون عسكري ثنائي خلال زيارة متابعة قام بها وزير الدفاع في غينيا – بيساو إلى أنغولا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل. وأوفد الرئيس سانها مستشاره الدبلوماسي ونائب رئيس هيئة الأركان العامة إلى طرابلس، في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، لإجراء مشاورات مع المسؤولين الليبيين بدعوة من الرئيس القذافي. ونتيجة لذلك، تعهد المسؤولون الليبيون بتقديم الدعم لتجهيز القوات المسلحة لغينيا – بيساو بالمعدات وتدريبها. وفي ٦ أيار/مايو، أوفد الرئيس سانها المتحدث باسمه إلى البرتغال، وسافر هو شخصيا إلى الرأس الأخضر والسنغال في ٩ و ١٣ أيار/مايو لطلب الدعم للإصلاحات الجارية

في البلد. وفي ١٤ أيار/مايو، قام وزير خارجية البرتغال بزيارة ليوم واحد إلى بيساو لإجراء مشاورات مع الرئيس سانها.

١٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم بطيء ولكنه مشجع في الأعمال التحضيرية لمبادرة المؤتمر الوطني التي اقترحتها الجمعية الوطنية. وتقرر حاليا عقد هذا المؤتمر الوطني في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وسوف تسبقه سلسلة من المشاورات التحضيرية على نطاق البلد، بما فيها مشاورات مع قوات الدفاع والأمن، وأخرى مع مواطني غينيا - بيساو المقيمين في الخارج. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أوفدت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية خبيرا استشاريا تولى تقديم المساعدة التقنية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني وتيسير معتكف بشأن الاستراتيجية والمنهجية لمدة ثلاثة أيام من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونجح هذا المعتكف في توضيح وتنسيق التفاهم بين أعضاء اللجنة التحضيرية بشأن الجوانب بالغة الأهمية في المفهوم العام، والأهداف، والنتائج المتوقعة، والشكل، والمنهجية. واستعرضت حلقة العمل أيضا مبادرات الحوار السابقة والجارية بما فيها مبادرة الحوار التشاركي ''صوت السلام'' على مستوى القواعد الشعبية، وذلك لتحديد الدروس المستفادة والممارسات الفضلى.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٧ - منذ أحداث ١ نيسان/أبريل، لا تزال الحالة العسكرية والأمنية متوترة. ولا يزال رئيس هيئة الأركان العامة محتجزا في ثكنات مانسوا، معقل نائب رئيس هيئة الأركان العامة الذي يسيطر فعليا على المؤسسة العسكرية. وبعد شهرين تقريبا من إلقاء القبض على رئيس هيئة الأركان العامة، وعلى الرغم من الضمانات التي أعطاها الرئيس سانها إلى ممثلي الخاص بأن رئيس هيئة الأركان العامة سوف يحاكم قريبا بصورة قانونية، لم يتخذ المدعي العام بعد أي إجراءات بهذا الشأن.

١٨ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، عرض نائب رئيس هيئة الأركان العامة رسمياً على المدعي العام التهم الموجهة ضد رئيس هيئة الأركان العامة بالاختلاس، والضلوع في إخفاء المخدرات التي تم حجزها خلال عملية لمكافحة المخدرات، ومحاولة تقسيم القوات المسلحة لغينيا - بيساو. ووجهت إلى رئيس هيئة الأركان العامة أيضاً تهمة السماح بتدخل دوائر الاستخبارات العسكرية في أنشطة الأحزاب السياسية. وفي هذه الأثناء، تشير مصادر أخرى إلى أن إلقاء القبض على رئيس هيئة الأركان العامة واحتجازه قد يرتبطان بتحقيق عسكري باشره بشأن هبوط طائرة يزعم بأنها تنقل مخدرات غير مشروعة في جنوب البلد في آذار/مارس ٢٠١٠، وأفادت التقارير بتورط عدد من كبار الضباط العسكريين فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، وأثناء زيارة قام بها رئيس هيئة الأركان العامة إلى البرتغال في ٢٢ آذار/مارس، كرر تأكيد التزامه بإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات داخل القوات المسلحة.

١٩ - ولا يزال يتعين أن يعالج الرئيس ورئيس الوزراء مسألة قيادة القوات المسلحة. ويعزى التأخير في ذلك أساساً إلى الصعوبات التي تواجهها السلطات الوطنية لتحديد مرشحين من ذوي الخبرات والمؤهلات والتفويض للإشراف على عملية إعادة الهيكلة وتحديث القوات المسلحة، وممن يحظون، في الوقت نفسه، بثقة السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية. كما يجب أن يقدم هذا الترشيح رئيس الوزراء الذي يوجد خارج البلد منذ ٢٤ نيسان/أبريل. وفي ٤ نيسان/أبريل، صوَّتت الجمعية العامة على إلغاء منصب رئيس هيئة الأركان العامة، وهو قرار يعقِّد موقف الشاغل الحالي لهذا المنصب الذي يسيطر بحكم الواقع، على القوات المسلحة منذ ١ نيسان/أبريل.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية التحقيق في أحداث ١ نيسان/أبريل، وفي ١٧ أيار/مايو اعتبر رئيس الجمعية الوطنية أن هذا التقرير أُعدَّ على عجل، وقرر أن يترك للقضاء إثبات الوقائع وتحديد المسؤوليات. وفي ٨ نيسان/أبريل، قررت وزارة المالية للولايات المتحدة تحديد الرئيس الحالي لأركان سلاح الطيران، اللواء ابراهيما بابا كامارا والعميد البحري بوبو نا تشوتو، باعتبارهما زعيمي عصابات مخدرات. ومن المرجح أنه سيتم اتخاذ إجراءات مماثلة ضد أفراد آخرين من القوات المسلحة بدعوى أنهم ضالعون في أنشطة غير مشروعة متصلة بالإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وسوف يؤدي ذلك إلى تأجيج التوتر داخل القوات المسلحة، في حال عدم تعيين قيادة لها تتسم بالمصداقية.

رابعا - إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون

٢١ - أكّدت الأعمال غير القانونية التي قام بها عناصر من القوات المسلحة في ١ نيسان/أبريل مرة أخرى الحاجة إلى التعجيل بإصلاح قطاعي الدفاع والأمن دون تأخير. وكرر الرئيس وورئيس الوزراء وقادة القوات المسلحة مؤخراً تأكيد عزمهم الراسخ على تنفيذ الإصلاح والعمل على اضطلاع الحكومة بمسؤولياتها، بما في ذلك القيام فورا بتحسين ظروف العمل والعيش الرديئة في الثكنات.

٢٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو عن كثب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على الصعيدين الوطني والدولي لإعادة تحديد إطار المساعدة التي يقدمها الشركاء الدوليون وتعزيزها دعماً لهذا

الإصلاح. وفي ذلك الصدد، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام في آذار/مارس ٢٠١٠، وفي إطار دعمها لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، مفهوماً لمتابعة تزامن إصلاح قطاع الأمن إلى أسرة الأمم المتحدة بأكملها، وإلى السلطات الوطنية، وأصحاب المصلحة في بيساو. والغرض من هذه الأداة هو تعزيز فعالية وكفاءة الهيئات واللجان واللجان الرئيسية الوطنية والهياكل المماثلة المعنية بتنسيق إصلاح قطاع الأمن في مجال إدارة برامج ومشاريع إصلاح قطاع الأمن في البلد.

٢٣ – وخلال المشاورات التي جرت مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن إصلاح قطاع الأمن، انتقدت السلطات الوطنية البرامج السابقة لشدة ضيق نطاقها أو بطء تنفيذها، وعدم قدرتها بالتالي على تحقيق أكثر النتائج إلحاحاً. وقالت أيضاً إنه كثيراً ما يتم تجاهل مبدأ السيطرة الوطنية. ولكفالة نجاح تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو، حدد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو الحاجة إلى تحقيق مجموعة من العوامل الرئيسية، بما فيها زيادة سيطرة الشركاء الوطنيين، وضمان مواصلة تقديم الشركاء الدوليين للدعم والمساعدة التقنية، وكذلك الاستقرار السياسي والأمن في جميع أرجاء البلد. وسيعقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل حلقة عمل للتوعية في غينيا – بيساو في المستقبل القريب، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الوطني والدولي لتوسيع نطاق قبول خريطة طريق لتنفيذ إصلاح قطاعي الدفاع والأمن والموافقة عليها. واتخذت خطوات أولية أيضاً مع الشركاء الثنائيين، ولا سيما أنغولا والبرازيل والبرتغال، لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تدريب مؤسسات الخفارة والأمن الداخلي، كما أوصى بذلك الوفد الرفيع المستوى لرؤساء هيئات الأركان العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي زار غينيا – بيساو في أيار/مايو ٢٠١٠، ولتوفير المساعدة لتعزيز القدرات في مجال المراقبة البحرية.

٢٤ – وزار وفد للاتحاد الأوروبي غينيا – بيساو في سياق السياسة المشتركة للأمن والدفاع في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، لإجراء مناقشات بشأن إمكانية إيفاد بعثة متابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي القائمة بشأن إصلاح قطاع الأمن، التي يجري حاليا تخفيض حجمها والتي من المحتمل أن تنسحب قبل نهاية العام. ويتعامل مكتب الأمم المتحدة المتكامل بنشاط مع الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات المفصلة بشأن التخطيط وتقديم الدعم في مجال الدعوة للموافقة على الأطر القانونية. ووافقت الجمعية الوطنية على مجموعة من القوانين ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن في النصف الأول من أيار/مايو، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي

الرئيسي المتعلق بالقوات المسلحة، والقوانين المتعلقة بالحرس الوطني وشرطة النظام العام ودوائر المعلومات الأمنية. وأرسلت القوانين إلى الرئيس لإصداره في ١٨ أيار/مايو.

٢٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز مكتب الأمم المتحدة المتكامل تقدماً بارزاً بشأن مشروع مراكز الشرطة النموذجية لشرطة النظام العام. وفي ١٣ آذار/مارس، شارك رئيس الوزراء وممثلي الخاص في الحفل الرسمي لوضع حجر الأساس لمركز الشرطة النموذجي في بايروميليتار، وهو من أكبر الضواحي في بيساو، مما يشكل الخطوة الأولى لإضفاء الطابع المؤسسي على الخفارة المجتمعية التي تقوم بها شرطة النظام العام. وأنجزت عملية اختيار الضباط الذين سيشكلون الملاك الوظيفي لمركز الشرطة النموذجي في نيسان/أبريل واختارت وزارة الداخلية ٣٤ مرشحاً، من ضمنهم سبع نساء، وأيدت ترشيحهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد مرفق يأوي مرفقا للتدريب الإلكتروني لشرطة النظام العام ينبغي إنجازه بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠. وباشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضاً برنامج دعم لوزارة الداخلية من أجل إعداد وتنفيذ عملية فرز لشرطة النظام العام، واستراتيجية متعلقة بالنزاهة والمساءلة، وبرنامج لحماية الشهود، وهي تتسم جميعاً بأهمية بالغة لكسر حلقة الإفلات من العقاب. وكخطوة تمهيدية، استضاف مكتب الأمم المتحدة المتكامل حلقة دراسية وطنية بشأن آليات التنسيق والتعاون بين مكتب المدعي العام وقوات الشرطة في ٢٦ أيار/مايو، اعتُرف على نطاق واسع بأنها تعطي عملية الإصلاح زخماً إيجابياً.

٢٦ - وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين ذوي الصلة من أجل دعم المؤسسات الحكومية في تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، الواردة في ورقة الاستراتيجية المقبلة بشأن الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي تجري صياغتها حاليا. وعزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أيضا تعاونه مع وزارة الداخلية للوقوف على التحديات المواجهة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الشرطة والفرص المتاحة في هذا المجال، ولا سيما في إطار منع العنف القائم على أساس نوع الجنس والتحقيق فيه. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جانبه، وبعد مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، مشروعا جديدا لدعم برامج سيادة القانون على مدى العامين القادمين. وسييسر المشروع، الذي خصصت له ميزانية تبلغ ٥ ملايين دولار، إمكانية اللجوء إلى العدالة، وسيوفر حلقة اتصال بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية. ويعزز المشروع أيضا حقوق المرأة، ويستحدث تدريبا منهجيا للقضاة وأعضاء النيابة العامة والجهات القانونية الفاعلة، ويحسن التخطيط والتنسيق في هذا القطاع. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا

أداة للتخطيط الاستراتيجي من أجل دعم وزارة العدل كي تضع سياسة وطنية وخطة إنمائية استراتيجية لقطاع العدالة ستوضع الصيغة النهائية لهما بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

٢٧ - وأوفدت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعثة إلى غينيا - بيساو خلال الفترة من ٥ إلى ٩ نيسان/أبريل، في إطار مشروع مشترك تنفذه الإدارة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، من أجل دعم الحكومة في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وكانت الأهداف الرئيسية للبعثة هي رصد المشروع التجريبي لجمع الأسلحة الصغيرة الذي بدأ في ضاحية بايرو ميليتار، في بيساو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتقديم توصيات بشأن ذلك المشروع التجريبي وغيره من الأنشطة المقررة. وحددت البعثة التفاصيل والطرائق العملية المتعلقة بإدماج المشروع التجريبي في الجهود الكلية لإصلاح قطاع الأمن التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو إلى اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة، وهي الجهة الرئيسية المناظرة له في هذا المشروع، توصيات مفصلة بشأن الجوانب العملية لجمع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، وتخزينها، وتدميرها، فضلا عن إشراك الشباب ومنظمات المجتمع المدني في هذا المشروع.

رابعا - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ترد أنباء عن حجز كميات كبيرة من المخدرات. ومع ذلك، أعلن برلماني من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر يمثل الهيئتين الانتخابيتين كاتيو وكاسين في الجنوب، في الجمعية الوطنية، عن استنكاره لما تردد عن مشاركة عناصر من الجيش في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ في تيسير عملية الهبوط لطائرة يدعى أنها تحمل كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة في مهبط للطائرات في كوفار، بالقرب من كاتيو. وطلبت المديرية الوطنية للشرطة القضائية، التي تعمل فقط في بيساو، مساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كي توسع نطاق وجودها ليشمل منطقة بافاتا، في الشرق، ومنطقة بوباك، في أرخبيل بيجاغوس. وفي الوقت نفسه، وفي إطار دعم المكتب للبرنامج الوطني لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، واصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي للشرطة القضائية والمكتب الوطني للإنتربول، وبدأ مرحلة تقديم العطاءات لتجديد موقع تدريب الشرطة في المستقبل.

٢٩ - وخلال شهر نيسان/أبريل، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييما لنظام السجون من أجل وضع استراتيجية وبرنامج شاملين لإصلاح السجون، وذلك

بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وبقيادة وزارة العدل. وساهمت عملية التقييم في استعراض آليات عدة، بما في ذلك الإطار القانوني الذي يحكم نظام السجون، وتقييم الاحتياجات التدريبية للموظفين وتحديد الموارد التي يلزم توفرها من أجل عملية الإيداع في السجون، والبدائل المتاحة لتلك العملية. وفي الوقت نفسه، واصل ٦٧ فردا جديدا من أفراد الشرطة القضائية تلقي التدريب في إطار التعاون التقني البرتغالي، ومن المقرر أن يكونوا جاهزين للعمل بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠.

خامسا – أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٣٠ – في ٢٦ نيسان/أبريل عام ٢٠١٠، اجتمعت تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام لمناقشة الردود التي يمكن أن تقدمها اللجنة فيما يتعلق بحوادث ١ نيسان/أبريل في غينيا – بيساو. وأرسلت لجنة بناء السلام، عن طريق رئيسة التشكيلة التابعة لها، السفيرة ماريا لويزا فيوتي، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رسالة إلى حكومة غينيا – بيساو تعرب فيها عن قلقها إزاء الأحداث الأخيرة في البلد. وطلبت اللجنة أيضا أن توفر السلطات الوطنية ضمانات لالتزامها بالحفاظ على التقدم الذي تم إحرازه، ولا سيما من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان معالجة أحداث ١ نيسان/أبريل ونتائجها بطريقة بناءة، ووفقا للقانون. وعلاوة على ذلك، أكدت لجنة بناء السلام أن من المتوقع تسوية مسألة قيادة الجيش كمسألة ذات أولوية. ورد وزير الخارجية باسم الحكومة، وأكد التزامها بقيادة عملية بناء السلام واتخاذ إجراءات فورية لاستعادة الأداء الطبيعي للمؤسسات الوطنية في أعقاب أحداث ١ نيسان/أبريل. وأضاف الوزير أن المحكمة العسكرية اتخذت إجراءات قانونية ضد رئيس هيئة الأركان العامة المحتجز، إلا أن مسألة قيادة الجيش في انتظار عودة رئيس الوزراء إلى غينيا – بيساو. وناشد الوزير لجنة بناء السلام كي تدعم أولويات بناء السلام، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لموظفي قطاع الدفاع.

٣١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام فريق تقني وطني، بتنسيق من وزارة الاقتصاد، وبدعم من الأمم المتحدة، بمواصلة مناقشاته بشأن خطة أولويات بناء السلام للفترة ٢٠١٠–٢٠١٢. ويحدد مشروع الخطة العديد من الأنشطة ذات الأولوية التي سيتم تمويلها لدعم الإصلاحات في قطاعات الأمن والقضاء والإدارة العامة، فضلا عن أنشطة الانتعاش الاقتصادي والمساعدة المقدمة للخدمات الاجتماعية، وذلك تماشيا مع الأولويات التي يجري استعراضها بموجب الإطار الاستراتيجي للجنة بناء السلام.

٣٢ - وبموازاة لذلك، هناك أربعة مشاريع ممولة من صندوق بناء السلام لا تزال جارية، وهي تجديد الثكنات العسكرية، ودعم برامج التدريب المهني، وعمالة الشباب، وإعادة تأهيل السجون. وبدأت عمليات تجديد الثكنات العسكرية في منطقتي غابو وكويبو في أيار/مايو، وأوشكت عمليات إعادة تأهيل سجنين في منطقتي بافاتا ومانسوا على الانتهاء. وفي ١٧ أيار/مايو، افتتح منسق الأمم المتحدة المقيم ووزير الدولة لشؤون الشباب والثقافة والرياضة، مكاتب خلية تنسيق التدريب المهني ومشروع عمالة الشباب. وأبرم اتفاق شراكة مع كيان من القطاع الخاص لإدارة أنشطة القروض الصغيرة لنحو ٢٤٠ مستفيدا.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٣ - لا يزال الوضع الاقتصادي والمالي هشا على الرغم من أن الأداء الاقتصادي في الربع الأول من هذا العام كان مرضيا ومتسقاً مع أداء الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. ونتيجة لانخفاض أسعار المواد الغذائية والوقود، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى ٣ في المائة، وأن يظل متماشيا مع الهدف الذي وضعه الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وبالرغم من البيئة الاقتصادية الخارجية والمحلية غير المواتية، فضلا عن الحالة السياسية الصعبة، أوفت الحكومة بالتزامها بمواصلة الإصلاحات المالية وتحسين الانضباط المالي. ويتوقع زيادة مجموع الإيرادات الضريبية بنسبة تزيد قليلاً عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام نظرا لإلغاء بعض الإعفاءات الجمركية وتحسين تحصيل الإيرادات. ويتوقع أن يبلغ العجز الكلي حوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٤ - وتعمل الحكومة على تعزيز مصداقيتها لدى المؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين، وترمي جهودها بشكل خاص إلى بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى الرغم من تأجيل اجتماع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الذي كان مقررا عقده في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وتأجيل صرف دعم الميزانية الذي يقدمه مصرف التنمية الأفريقي بسبب أحداث ١ نيسان/أبريل، وافق المجلس التنفيذي في ٧ أيار/مايو، على ترتيب تسهيل ائتماني مدته ثلاث سنوات وقدره ٣٣,٣ مليون دولار لدعم البرنامج الاقتصادي المتوسط الأجل لغينيا - بيساو. وأقر المجلس أيضا صرف المبلغ الثاني وقدره ١,٥ مليون دولار لغرض المساعدة المؤقتة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي تقييم حالة الاقتصاد الكلي في غينيا - بيساو، شدد المجلس التنفيذي على أن أداء الاقتصاد الكلي فيها قد تحسن في السنوات الأخيرة، وأن الحكومة قد حددت برنامجا متوسط الأجل لإصلاح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ للاستفادة من هذه الإنجازات. وسيؤدي استمرار الأداء إلى تمهيد الطريق أمام غينيا - بيساو

كي تصل إلى نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أواخر عام ٢٠١٠.

٣٥ - وقام مصرف التنمية الأفريقي في ١٨ أيار/مايو، بناء على الإشارة الإيجابية من صندوق النقد الدولي، بصرف مبلغ ٨,٥ ملايين دولار دعماً للميزانية. وأعلنت بعثة أوفدها البنك الدولي إلى غينيا - بيساو خلال الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ أن الدعم البرنامجي لغينيا - بيساو بلغ في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٢٤ مليون دولار. وأوفد البنك بعثة ثانية خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل لإجراء مشاورات بشأن دعم الميزانية، وأيدت الرأي الذي مفاده أن الحالة المالية العامة قد تحسنت كثيرا، على الرغم من استمرار مختلف التحديات .

٣٦ - ولم تتأخر الحكومة في دفع الرواتب الحالية لموظفي الخدمة المدنية وقامت بصرف ٧٠ مليون دولار في ٧ أيار/مايو لدفع المتأخرات المحلية المستحقة للقطاع الخاص منذ النزاع المسلح خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وواصلت الحكومة أيضا تنفيذ خطتها لمكافحة الفساد. ففي ١٢ آذار/مارس، ألقت الشرطة القضائية القبض على ١٤ موظفاً من موظفي الخدمة المدنية، معظمهم من وزارة المالية، وذلك فيما يتصل بدعوى إدراج موظفين وهميين في جدول رواتب العاملين في الخدمة المدنية. وتم حتى الآن إلقاء القبض على ٢١ موظفا من موظفي الخدمة المدنية. ووجه مكتب المدعي العام في ١٧ أيار/مايو تهما إلى ١٣ منهم.

٣٧ - إن الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والتي توفر بيانات عن وضع النساء والأطفال في غينيا - بيساو، اجتازت الآن أكثر من نصف الطريق في مرحلة جمع البيانات، وستصبح مصدراً أساسياً للبيانات لورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، تم إطلاق حملة للتحصين ضد شلل الأطفال في ٦ آذار/مارس، كجزء من عملية الإطلاق المتزامن للحملات في ١٥ بلدا من بلدان غرب أفريقيا. وأُنجزت أول جولتين من هذه الحملة، من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ومن ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، بنجاح حيث تمت فيهما تغطية ٩٦ في المائة و ٩٧ في المائة، على التوالي، من الأطفال دون سن ٥ سنوات. ونُفذت الجولة الثالثة والأخيرة من الحملة في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، وشملت، بالإضافة إلى التحصين ضد شلل الأطفال، توفير مكملات فيتامين (أ) وأقراص مكافحة الديدان.

٣٨ - وفي سياق مبادرة المدارس الصديقة للطفل، تقوم اليونيسيف، في شراكة مع وزارة التربية والتعليم، ببناء وإعادة تأهيل ٥٠ مدرسة لفائدة ٠٠٠ ٤ طفل، من خلال المجتمعات

المحلية والمنظمات غير الحكومية. ووقعت اليونيسيف في نيسان/أبريل، على اتفاق جديد مع حكومة اليابان لتغطية بقاء الطفل والتعليم الأساسي في منطقتي غابو وأويو بقيمة ٩,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى فترة سنتين.

٣٩ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بعقد حلقة العمل التدريبية الثانية حول ''أخلاقيات وأساليب إعداد التقارير الصحفية في البيئات المراعية لظروف النزاع'' لفائدة ٢١ صحفيا من الإذاعات المحلية في الشمال. وجرى تدريب المشاركين على تناول القضايا التي تشكل أزمات محلية، مثل التنازع على الأراضي وسرقة الماشية. ويبث مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ١٥ برنامجا إذاعيا في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والحوار السياسي، ولجنة بناء السلام وحقوق الإنسان. وفي أوائل أيار/مايو، نظم المكتب حلقة عمل تدريبية شارك فيها ٤٠ صحفيا حول دور الصحافة في تعزيز الحوار والسلام والمصالحة. ونُظِّم التدريب في شراكة مع اتحاد الصحفيين.

سابعا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٠ - قامت حركة المجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية بزيارة نائب العميد بحري زامورا اندوتا والعقيد سامبا ديالو في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد خلصت الحركة إلى أن احتجاز الضابطين يشكل انتهاكاً واضحاً للقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء. ولا يزال كلا المعتقلين قيد الحبس الانفرادي. وقام ممثلي الخاص وممثلي المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان، في مناسبات عدة، بالإعراب عن مخاوفهم، أمام السلطات المدنية، بشأن أمن وسلامة الضباطين المحتجزين. وطلبوا أيضا تمكين فريق طبي من أطباء وطنيين ودوليين من الوصول إليهما، إلا أنه لم تتم تلبية هذا الطلب حتى الآن. وفي ١٧ أيار/مايو، دعت حركة المجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية إلى نقل نائب العميد بحري اندوتا من ثكنة مانوسا إلى الإقامة الجبرية في منزله ريثما تنتهي التحقيقات الجارية.

٤١ - ووفقا للمدعي العام، فإن التحقيق في اغتيال الرئيس فييرا في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ بلغ مرحلة متقدمة، حيث تم استجواب العسكريين الذين كانوا، في وقت الاغتيال، في الخدمة بمقر الرئاسة. ولكن لجنة التحقيق لم تستمع حتى الآن إلى الشهود الرئيسيين الموجودين في السنغال وأوروبا، بما في ذلك زوجة الرئيس الراحل، وذلك بسبب نقص الموارد. كما أن تحقيق الجيش في الهجوم بالقنابل الذي أسفر عن مقتل الجنرال تاغمي نا وائي في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ أوشك على الانتهاء. أما التحقيقات في عمليتي القتل اللتين حدثتا يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وقُتِل فيهما وزير الإدارة الإقليمية السابق، باسيرو دابو

وهيلدر برونيسا، وكلاهما أيضا برلمانيين، فهي في مرحلة أقل تقدما وتركز على الانقلاب الذي زُعم تورطهم فيه. ولا يزال المشتبه بهم الخمسة الذين احتُجزوا فيما يتصل بالهجوم بالقنابل، بمن فيهم قائد الأركان السابق للقوات الجوية، محتجزين قيد الحبس الانفرادي وبدون تهمة.

٤٢ - وواصل ممثلي الخاص العمل، بالتعاون مع الاتحاد الافريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والشركاء الآخرين، للحصول على توضيحات من السلطات بشأن طلباتها لتلقي الدعم الدولي في التحقيقات. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، كتبت الحكومة إلى ممثلي الخاص لنقل قائمة باحتياجات الدعم التقني والمالي التي وضعها المدعي العام، والتي أحيلت بدورها إلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وكذلك للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وفي نيسان/أبريل، طلبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توضيحات بشأن التفاصيل المالية، وكذلك بشأن طلب للحصول على خبراء دوليين لم يتم البت فيه. واجتمع المدعي العام مع ممثلي الخاص في ١٣ أيار/مايو وطلب الحصول على مساعدة ممثلي الادعاء الدوليين في التحقيقات، وذلك لإضفاء المزيد من المصداقية على عملية التحقيق. وأثار أيضا مسألة الحاجة إلى توفير الحماية للشهود وقضاة التحقيق. ويقوم ممثلي الخاص بمتابعة هذه الطلبات مع الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو.

٤٣ - واستعرضت الدورة الثامنة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التابع لمجلس حقوق الإنسان، الوضع في غينيا - بيساو يوم ٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وقدم الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل عدة توصيات لغينيا - بيساو، تشمل ما يلي: (أ) السيطرة بفعالية على القوات المسلحة وينبغي إعطاء الأولوية لإصلاح قطاع الأمن؛ (ب) استعراض التدابير التشريعية والإدارية بالبلاد بهدف القضاء على التمييز بين الجنسين؛ و (ج) تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين حقوق المرأة واتخاذ تدابير لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة التي تتم وفقا للقانون العرفي.

ثامنا - القضايا الجنسانية

٤٤ - قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم المالي والتقني إلى الحكومة لوضع خطة عمل وطنية بناء على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتمدتها الجمعية الوطنية في دورة استثنائية للاحتفال باليوم الدولي للمرأة بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي شراكة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي والحد من الفقر، والمعهد الوطني للمرأة والطفل، نظم المكتب في الفترة

من ١٩ إلى ٢٢ آذار/مارس، حلقة عمل تدريبية في مجال الدعوة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جميع جوانب خطة السلام اشترك فيها مديرو البرامج الوطنية بالمنظمات غير الحكومية وبالحكومة.

٤٥ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة التقنية من أجل تقديم مشروع قانون بشأن ختان الإناث، والاتجار بالأطفال وتسجيل المواليد إلى الجمعية الوطنية. وقد تلقى صغار البرلمانيين، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، تدريبا حول اتفاقية حقوق الطفل ودور صغار البرلمانيين في الضغط من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي إطار البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف لتسريع الجهود الرامية إلى إنهاء ختان الإناث، ستواصل اليونيسيف مساعدة معهد النساء والأطفال على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإنهاء ختان الإناث وخطة العمل اللتين تم التصديق عليهما رسميا في ٢٩ نيسان/أبريل.

تاسعا - سلامة الموظفين وأمنهم

٤٦ - أدّى دخول مجموعة من عناصر القوات المسلحة مبنى الأمم المتحدة عنوة في ١ نيسان/أبريل إلى إجبار ممثلي الخاص على الاتصال بالسلطات الوطنية، بما في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والقيادة العسكرية، من أجل توضيح الموقف والحد من تأثير الحدث. وباستثناء الموظفين الأساسيين، أُرسل جميع موظفي الأمم المتحدة إلى منازلهم بعد وقوع الحادث واستُؤنف العمل العادي في ٤ نيسان/أبريل. ولكن بعض المتظاهرين ربطوا مغادرة العميد بحري بوبو نا توشتو لمبنى الأمم المتحدة بأحداث ١ نيسان/أبريل، وانتقدوا المنظمة بشدة لإيوائها إيّاه.

٤٧ - ولا توجد تهديدات مرئية مباشرة ضد الأمم المتحدة بصفة عامة، ولا ضد موظفيها على وجه الخصوص، ولكن احتمال استهداف موظفي الأمم المتحدة بشكل غير مباشر بسبب الاشتباكات الداخلية أو التظاهرات ذات الصلة بالحالة السياسية والعسكرية السائدة ازداد إلى حد كبير. ولا يزال معدل الجريمة أدنى من المستويات المعتادة ولكن لم تقع حوادث كان موظفو الأمم المتحدة طرفا فيها. وفي غضون ذلك، فإن جميع التدابير الأمنية المطبقة على موظفي الأمم المتحدة لا تزال تُنفذ بصرامة نظراً للمخاطر الأمنية السائدة.

عاشرا - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٤٨ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري، خلال الفترة قيد الاستعراض، إحراز تقدم ملموس نحو التكامل، ووضعا

الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا – بيساو. ويجمع الإطار بين عمل منظومة الأمم المتحدة في غينيا – بيساو في مجالات السياسة والتنمية وحقوق الإنسان، ويحدد أولويات العمل في أربعة مجالات، هي: (أ) الحوكمة والديمقراطية والحوار السياسي؛ (ب) الإنعاش الاقتصادي؛ (ج) إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون؛ و (د) الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية الفئات الضعيفة. وهذا الإطار متوافق تماما مع الأولويات الوطنية في مجالي بناء السلام والتنمية، وسيُمكِّن الأمم المتحدة من توفير المزيد من الدعم المنسق والمتسق للجهود التي تبذلها حكومة غينيا – بيساو وشعبها. ويتضمن الإطار أيضا مصفوفة تفصيلية للإجراءات ذات الأولوية ومؤشرات لقياس التقدم المحرز ولضمان المساءلة. ولقد عزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري آليات التنسيق القائمة من أجل تنفيذ الإطار.

حادي عشر – ملاحظات

٤٩ –